

## فيما يطالب مواطنون بإلغاء قرار التعرف الكمركية

# التخطيط: وجود إشكاليات بموازنة عام 2011 بسبب الفرق بين الأرقام ومطالبات المحافظات

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

تباينت وجهات النظر بشأن تنفيذ قانون التعرف الكمركية الذي سيبدأ تنفيذه مطلع شهر آذار القادم .

وعبر العديد من المواطنين عن خشيتهم من استغلال التجار المستوردين عملياً تنفيذ القانون برفع الأسعار وبشكل يفوق نسبة ما يحصل من رسوم كمركية، وفي وقت يرى اقتصاديون أن فرض هذه الضريبة سيساهم برفع الموازنة بمورد إضافي إلى جانب العائد النقفي الذي يشكل النسبة العظمى في الموازنة.

وقال المواطن علي جبار (لوكالة الإخبارية للأنباء): إن القرار الذي اتخذته الحكومة هو من بين القرارات التي تعبر عن عدم اكتراث الحكومة للوضع المعيشي للمواطن مشيراً إلى أن الماضي كان يحمل طابع الحرمان لكل متطلبات الحياة التي تتطور بسرعة كبيرة، وما كان سلعة كمالية أصبح من أساسيات العيش .

فيما رفضت المواطنة سارة احمد هذا القرار قائلة: على الدولة أن تهتم بالأمور الأخرى التي تقف مع مصلحة الشعب وليس ضده، متسائلة هل يجوز إصدار هكذا قرار والدولة إلى الآن لم تقم على سبيل المثال باختيار وزير للدفاع والداخلية والكهرباء التي تعد وزاراتهم من أهم ثلاث وزارات في البلد .

وبين المواطن مصطفى محمد: إن جميع دول العالم تعمل بالضرائب لتجميع الصناعة الداخلية والقطاع الخاص للبلد وتضيف هذه الموارد خزينة الدولة لتمكين الحكومة من تنفيذ خطط التنمية، ولكن العراق في الظروف الحالية لن يتمكن من درء الضرر عن المواطن من خلال إضافات الكمارك، تلك لأن الوضع المالي للمواطن غير مستقر. مؤكداً أن على القائمين على إدارة الاقتصاد وقيل اتخاذ هكذا قرار أن يقوموا بتوفير فرص العمل فضلاً عن استحداث منظومة للسيطرة على



المستوردة وصلاحتها، ومدى مطابقتها للقياسات العراقية.

غير أن مسؤولين حكوميين وفي تصريحات صحفية ومن بينهم المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء تكروا أن البدء بتطبيق القانون كفيل بإنعاش الواقع الصناعي في البلد وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي وربما المساهمة في القضاء على البطالة. فيما اعتبره نائض محافظ البنك المركزي خطوة صوب زيادة إيرادات الدولة من

## مزارعون: الإنتاج الزراعي في البصرة أمام تحديات مياه البزل الإيرانية والاستيراد غير المنظم

بغداد / هشام الركابي يؤكد أصحاب مزارع الطماطم في محافظة البصرة أن الإنتاج الزراعي خلال المواسم المقبلة مهدد بالانهيار نتيجة عوامل عدة، منها التسوية المائية، ومشيرين إلى أن استمرار تدفق المنتوج المستورد وتلوث المياه سواء الجوفية أو الظاهرة بالملوحة من جراء تدفق مياه البزل الإيرانية، ستحد الإنتاج الزراعي على العموم بدائرة الخطر.

وبالرغم من تشكيل لجنة لحماية المنتج المحلي لمصنوع الطماطم في البصرة بسبب منافسة المستورد وتدني أسعاره، إلا أن الفلاحين في البصرة طالبوا في تظاهرة انطلقت مؤخرا بمسح الاستيراد، وحمايتهم أمام تحديات تترجم نحو خمسة آلاف عائلة من الاستقرار في الزراعة.

وقال بيان صادر عن محافظة البصرة إن المحافظ شلتاغ عيود المياح أوعز بتشكيل لجنة خاصة بمعالجة ظاهرة تدني أسعار الطماطم المنتجة محلياً بسبب مزاحمة المستورد منها ما ألحق ضرراً بالمزارعين المحليين، وأضاف البيان أن اللجنة تتولى البحث عن وسائل كفيلة بدعم استقرار أسعار الطماطم المحلية عند حدود معقولة بما يحمي مصانع مزارعها، ولا يضرب بدماخيل مستهلكها.

ويشير المهندس الزراعي فيصل جبار إلى أن أراضي البصرة مناسبة جداً لزراعة الطماطم في العراق، لكنها مهددة اليوم بالزوال، وأضاف في اتصال هاتفي مع (المدى): تبلغ مساحة الأراضي التي تزرع فيها الطماطم بالبصرة نحو 40 ألف دونم، وتمتاز بان تربتها رملية وتكثر فيها المياه الجوفية، وهي مناسبة جداً لزراعة هذا المحصول، لكن هذه الميزة مهددة اليوم من خلال تدفق مياه البزل الإيرانية نحو مناطق



الكثيرة التي طرأت على القانون، ويوضح القانون على فرض رسم كمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفه الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على (20 بالمائة) من قيمتها.

في غضون ذلك أكدت وزارة التخطيط وجود إشكاليات في الموازنة العامة للعام 2011، فيما عد نائب عن التحالف الوطني، الموازنة بأنها "غير واضحة" ولا سيما للسنوات المقبلة، وكثيراً ما يشهد إعداد أية موازنة وإقرارها تأخيراً من قبل الحكومة ومجلس النواب بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها أبرزها أوجه الصرف والتخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية والرياسات الثلاث.

وكانت الحكومة قد وافقت في وقت سابق على مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة 2011، بحيث تبلغ الموازنة نحو 79.6 مليار دولار.

وأقر وزير التخطيط وكالة نصار الربيعي بوجود إشكاليات في الموازنة العامة للسنة للعام 2011، لافتاً إلى أن "هناك سبب مبلغ نهائي يستلم الرقم من قبل وزارة المالية وهناك طلبات موازنة من قبل مجالس المحافظات".

وقال الربيعي في مؤتمر صحفي عقده ببغداد مؤخراً بعد لقائه محافظ الأنبار قاسم محمد عبد وعدها من وجهاء المحافظة بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكأنوز)، أن هناك فارقاً كبيراً بين الرقمين ما جعل وزارة التخطيط تضطر إلى توزيع المبلغ المركزي وان تخض موازونات المحافظات.

وأضاف الربيعي: إن محافظة الأنبار لم تستفد من المبالغ المخصصة لها في عامي 2007 و 2008، وتابع أن "هناك مبلغاً أخذ من ميزانية المحافظة ليتم تعويضه بطاقة كهربائية أو مولدات وهذا لم يتم الوفاء به ولغاية الآن لم تسترجع المبالغ ولم يتم تحسين الطاقة".

وأشار إلى وجود مبلغ مدور منذ العام 2009 لم تستفد منه المحافظة والآن مجلس الأنبار يطالب بهذا المبلغ بأن يضاف على ما تمتد آلاف السنين .

وقال بان مدينة الموصل ما زالت أبوابها مفتوحة أمام المستثمرين بوجود الكثافة السكانية ومجالات عديدة منها التجارية والسياحية والخدمات والإسكان، ومن ناحية الزراعة فالموصل بلد زراعي خصب، فيها حوالي (5 ملايين) دونم من الأراضي الزراعية أما في مجال الاتصالات هناك تفوق واضح في استخدامات الحواسيب والإنترنت على المحافظات العراقية لوجود كفاءات متميزة في مجال الحاسبات وتقافة عالية لأهالي المحافظة.

من جانبه أشار رئيس غرفة التجارة البحرية في الموصل / نورت شمدين

بحث محافظ نينوى سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دولة البحرين من خلال العمل الاستثماري لمشاريع تخدم أبناء محافظة نينوى، جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من غرفة تجارة البحرين يرأسه عادل الصقر رئيس غرفة التجارة البحرية ونائبه وعدد من الشخصيات التجارية العربية والأجنبية، وحضر اللقاء الشيخ إسماعيل البرزنجي رئيس مجلس إدارة شركة العروش العالمية ومقرها أربيل، ووفد مرافق له. وأكد النجفي ضرورة مد جسور الأواصر المشتركة بين البلدين اللذين تربطهما علاقة تاريخية عميقة

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

بموجبها إعداد البنية التحتية للعملية برمتها من إنشاء مراكز كمركية بمواصفات تتفق وما يجري في العالم المتحضر ومتحصنة بالوقائين والتعليمات التي تقضي على الفساد إذا ما علمنا أن هذه المراقق وفي كل الحكومات التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية كانت بيئة يمكن أن تنمو فيها عناصر الفساد وتشكل (تخريباً) لأهداف إعادة رسوم الكمارك على البضائع المستوردة مع مراعاة أن تكون التعرف

| اسعار المواد الغذائية |               |
|-----------------------|---------------|
| المادة                | الكمية        |
| طحين صفر عراقي        | ٥٠ كغم ٦٠,٠٠٠ |
| طحين صفر اماراتي      | ٥٠ كغم ٥٥,٠٠٠ |
| رز عنبر عراقي         | ٥٠ كغم ٦٥,٠٠٠ |
| رز اميريكي            | ٥٠ كغم ٢٣,٠٠٠ |
| رز هندي               | ٣٩ كغم ٤٧,٠٠٠ |
| دهن طعام              | ١٥ كغم ٢٠,٠٠٠ |
| زيت                   | ١ لتر ٢,٥٠٠   |
| سكر                   | ٥٠ كغم ٦٥,٠٠٠ |
| شاي                   | ١ كغم ٥,٠٠٠   |
| شاي الوجة             | ١/٤ كغم ١,٥٠٠ |
| شاي نفاحة             | ٤/١ كغم ١٥٠٠  |
| شاي عطور              | ٤/١ كغم ١٥٠٠  |
| معجون طماطة           | ١ كغم ٢٥٠٠    |

| اسعار السكاكر (كلوس) |        |
|----------------------|--------|
| اسمين                | بن     |
| ٦,٠٠٠                | ٣,٥٠٠  |
| ٤,٠٠٠                | ٢,٧٥٠  |
| ١٠,٥٠٠               | ١٦,٠٠٠ |
| ٥,٧٥٠                | ٧,٥٠٠  |

| اسعار اللحوم      |              |
|-------------------|--------------|
| المادة            | الكمية       |
| ١- العراقية       |              |
| دجاج              | ١ كغم ٤,٠٠٠  |
| لحم               | ١ كغم ١٥,٠٠٠ |
| سمك               | ١ كغم ٧,٥٠٠  |
| ٢- المستوردة      |              |
| لحم هندي          | ١ كغم ٣,٠٠٠  |
| لحم هندي مراد     | ١ كغم ٤,٥٠٠  |
| دجاج برازيلي      | ١ كغم ٢,٥٠٠  |
| دجاج برازيلي مراد | ١ كغم ٣,٥٠٠  |
| افخاذا امريكي     | ١ كغم ٢,٢٥٠  |
| دجاج كفييل        | ١ كغم ٤,٠٠٠  |
| سمك               | ١ كغم ٢,٥٠٠  |

| اسعار العملات مقابل الدينار العراقي |                |              |
|-------------------------------------|----------------|--------------|
| العملة                              | السعر بالدينار | العملة       |
| يورو                                | ١٤٦٠           | دينار ايراني |
| دولار امريكي                        | ١١٨٠           | ريال سعودي   |
| جنيه اسرليني                        | ١٨٠            | ريهم اماراتي |
| ين ياباني                           | ١٥             | ليرة سوري    |
| دينار كويتي                         | ٣٩٠٠           | ليرة لبنانية |
| تومان ايراني                        |                |              |

| جدول باسعار الفواكه والخضراوات |                |             |                |
|--------------------------------|----------------|-------------|----------------|
| المادة                         | السعر بالدينار | المادة      | السعر بالدينار |
| برتقال عراقي                   | ١٥٠٠           | خيار        | ١٠٠٠           |
| برتقال مسعود                   | ١٥٠٠           | طماطة       | ١٠٠٠           |
| ليمون عراقي                    | ٥٠٠٠           | فلفل        | ١٢٥٠           |
| ليمون مسعود                    | ١٠٠٠           | بانجان      | ١٠٠٠           |
| رمان                           | ١٠٠٠           | شجر         | ٧٥٠            |
| لالنكي                         | ١٢٥٠           | بصل بانواعه | ٧٥٠            |
| نفاخ                           | ١٥٠٠           | بطاطا       | ٧٥٠            |
| موز                            | ١٥٠٠           | ياميا       | ٣٠٠٠           |
| نارنج                          | ١٢٥٠           |             |                |

| اسعار المواد الانشائية |             |                |
|------------------------|-------------|----------------|
| نوع المادة             | الكمية      | السعر بالدينار |
| السمنت العادي          | ١ طن        | ١٦٠,٠٠٠        |
| السمنت المقاوم         | ١ طن        | ١٧٥,٠٠٠        |
| السمنت الابيض          | ١ طن        | ٢٠٥,٠٠٠        |
| الرمل                  | ٣م ١٥       | ٤٠٠,٠٠٠        |
| الحصى                  | ٣م ١٥       | ٣٥٠,٠٠٠        |
| الطابوق                | ٤٠٠٠ طابوقة | ٨٠٠,٠٠٠        |
| شيش ١/٢ انج            | ١ طن        | ٧٠٠,٠٠٠        |
| كاشي عراقي             | قطعة واحدة  | ١,٠٠٠          |